مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الرابع / المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠٢٥/١٢

أثر التعامل بالأُصول الافتراضية على النظام النقدي للإعمال التجارية

The impact of dealing in virtual assets on the monetary system for businesses

أ. د. أحمد سامي مرهون المعموري

أستاذ القانون التجاري – جامعة الكوفة

م. م. حسن كريم عبّاس العبّاسي

معهد العلمين

Virtual assets, Artificial intelligence, Tax evasion

الاصل الافتراضية ، الذكاء الاصطناعي ، التهرب الضريبي

Abstract:

Virtual assets are no longer limited to digital trading markets; they have entered the scope of daily commercial transactions due to their speed in electronic dealings, especially in cross-border transactions. However, this deep digital transformation has raised economic, monetary, and regulatory challenges, as the widespread use of virtual assets weakens the ability of central banks to control and manage the economy. On the other hand, the decentralized nature of virtual assets makes regulation and supervision more complex, as it is difficult for governmental authorities to impose effective controls over these assets, which can be used in illicit activities such as money laundering and tax evasion. This situation creates significant legal challenges that require international coordination and modern legislation consistent with the digital economic environment

الملخص:

أصبحت الأصول الافتراضية لا تقتصر على أسواق التداول الرقمية، بل دخلت في نطاق المعاملات التجارية اليومية، لما توفره من سرعة في التعامل الإلكتروني خصوصاً في المعاملات عبر الحدود، ومع ذلك، فإن هذا التحول الرقمي العميق أثار تحديات اقتصادية ونقدية وتنظيمية، إذ أن انتشار الأصول الافتراضية يضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في إدارة الاقتصاد. من جهة أخرى، فإن الطبيعة اللامركزية للأصول الافتراضية تجعل التنظيم والرقابة أكثر تعقيداً، حيث يصعب على السلطات الحكومية فرض ضوابط فعالة على هذه الأصول التي يمكن أن تُستخدم في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي. وهذا ما يخلق تحديات قانونية كبيرة، تتطلب تنسيقاً دولياً وتشريعات حديثة تتناسب مع بيئة الاقتصاد الرقمي.

المقدمة:

الأُصول الافتراضي تؤثر بشكل جوهري على النظام النقدي والمال العالمي بشكل عام أنها تضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في المعروضة النقدي وأسعار الفائدة مما يؤدي إلى ضعف آلية السياسة النقدية وقد تفطر البنوك المركزية إلى إصدار عملات رقمية لمواجهة التحديات التي تخلقها الأُصول الافتراضي كما توفر الأُصول الافتراضي وسائل دفع أسرع وأقل تكلفة بالنظر المصرفية التقليدية وبالأخص التحويلات الدولية كما أن طبيعة الأُصول الافتراضي اللامركزية تجعل التنظيم والرقابة تواجه تحديات كبيرة يصعب على الحكومات والجهات التنظيمية فرض قيود على الأُصول الافتراضي التي تستخدم في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي مما يخلق تحديات تنظيمية وأمنية

أولاً: التعريف بالموضوع: ان التعامل بالأصول الافتراضية لم يعد مقتصراً على المستثمرين أو الأسواق الالكترونية من مزايا هذه الأصول التسريع عمليات الدفع الالكتروني وخفض التكاليف في التعاملات ومع

ذلك فأن هذا التحول يثير العديد من التساؤلات حول مدى تأثير الأصول الافتراضية على استقرار النظام للأعمال التجارية.

ثانياً: أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذا البحث في دراسة الأثر الاقتصادي والنقدي للتعامل بالأصول الافتراضية داخل بيئة الأعمال التجارية, وتحليل الانعكاسات المحتملة لهذه الظاهرة على السيولة النقدية, والسياسات المالية وآليات الدفع التجاري, في فهم أعمق لدور التكنولوجيات وتأثيرها على عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

ثالثاً: فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من محورين:

١- ان عملية التعامل بالأصول الافتراضية ومدى تأثيرها على استقرار النظام النقدي وتأثير ذلك على عمليات التهرب الضريبي.

٢- ان للابتكار الرقمية ونمو الاصول الافتراضية وسهولة تداول تلك الأصول وصعوبة مراقبتها بالطرق التقليدية مما يسهم في عمليات غسيل الموال.

رابعاً: اشكالية الدراسة: تتمثل اشكالية الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤل النقدي التالي – الى أي مدى يؤثر التعامل بالأصول الافتراضية على استقرار وفعالية النظام النقدي في بيئة الاعمال التجارية حيث يتفرع عنه الأسئلة التالية:

١- هل يمكن ان تمثل الأصول الافتراضية بديلاً عن العملات الرسمية التقليدية في التعاملات التجارية.

٢- كيف يمكن للنظام النقدي التقليدي بالتكيف مع انتشار هذه الأصول.

٣- ماهية الآثار على السياسة النقدية وسرعة تداول الأموال.

خامساً: منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليل وذلك من خلال استعراض وتحليل تأثير الأصول الافتراضية على السياسة النقدية للأعمال التجارية من خلال أثر التعامل بالأصول الافتراضية على عمليات التهرب الضريبي وكذلك أثر التعامل بالأصول الافتراضية على غسيل الأموال.

سادساً: هيكلية الدراسة : سنقسم بحثنا هذا الى مطلبين سنخصص المطلب الأول عن أثر التعامل بالأصول الافتراضية على الهرب الضريبي والذي سنقسمه الى فرعين نتناول في الفرع الأول التهرب الضريبي, أما الفرع الثاني سيكون عن الإيرادات الضريبية وبعدها سنخصص المطلب الثاني عن أثر التعامل بالأصول الافتراضية على غسيل الموال والاقراض الرقمي حيث سنقسم هذا المطلب إلى فرعين يكون الأول لغسيل الأموال أما الفرع الثاني سنتناول فيه الاقراض الرقمي.

المطلب الأول: أثر التعامل بالأصول الافتراضية على التهرب الضريبي: شهد العالم في السنوات الأخيرة توسعاً متزايداً في التعامل بالأصول الافتراضية مثل العملات المشفرة (كالبتكوين والإيثيريوم)، وهو تحول أحدث تأثيرات جوهرية على النظام النقدي العالمي وعلى الأنشطة التجارية.وعلى التهرب الضريبي وغسل الأموال.

الفرع الأول: التهرب الضريبي: يشهد الاقتصاد الرقمي بكافة أشكاله وصوره نموًا ملحوظًا، ويساعد على هذا الأمر التقدم في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فأصبحت بيانات data أكثر الأُصول

الاقتصادية قيمة، وتراجع دور الذهب والبترول أمام اقتصاد البيانات( ) . وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على الأنظمة الضريبية في جل بلدان العالم التي وقفت عاجزة عن سن قوانين وضوابط تحقق العدالة الضريبية، وتحد من عمليات التهرب الضريبي الدولي، حيث تشير دراسة إلى أن الملاذات الضريبية تتمتع بوزن نسبى كبير في الاقتصاد العالمي، وتم تقدير حجم المبالغ التي مرت بملاذات ضريبية ما يشكل ٥٥ بالمئة من حجم التجارة العالمية، و٣٥ بالمئة من حجم التدفقات المالية، وثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الدولية، بالإضافة إلى تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٤ على شكل حجم الأموال المفقودة ٢٩٠ مليار دولار سنويًا( ) . ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي فإن الملاذات الضريبية تكلف ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليار دولار سنوياً على هيئة ايرادات ضائعة من ضرائب الشركات ويمثل نصيب الاقتصادات ذات الدخل المنخفض من تلك الإيرادات الضائعة حوالي ٢٠٠ مليار دولار( ) . ٣

يواجه تطبيق الضرائب على الاقتصاد الرقمي دوليا تحديات ترتبط بقدرة الدول على تطبيق القواعد الضريبية الحالية على الشركات التي تعمل في أنشطة الاقتصاد الرقمي، لاسيما في ظل عدم وجود قواعد ضريبية متفق عليها( ) . وتأسيسا عُلى ذلك، نحاول التطرق للمحاولات الدولية لإرساء قواعد ضريبية على الاقتصاد الرقمي، ثم ننتقل للحديث عن معاملة قطاع الأُصول الافتراضية ضريبياً. وبالرجوع للقواعد والمبادئ العامة في الأنظمة الضريبية نجد أن هناك مبادئ عامة ترتبط بفرض الضريبة ومنها مبدأي القدرة المالية والمنفعة، والمحاولة لتطبيق تلك المبادئ لأغراض فرض ضرائب على شركات الاقتصاد الرقمي نجد عوائق تتمثل في أن هذه الشركات أو الأفراد قد لا يرتبطون بالدولة التي تحاول إخضاعهم للنظام الضريبي، وبالتالي لا توجد منفعة تعود عليهم من أداء الضرائب، وهو الأمر الذي جعل تلك القواعد غير ملائمة لهذا التطور، في حين تشير دراسات إلى مبدأ المنفعة المفترضة( ) . ومع التوسّع في حجم ممارسة الأعمال بشكل رقمي، بدأت بلدان العالم في التصادم بشأن فرض ضرائب على الشركات الدولية، مثلما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حينما قررت بعض بلدان أوروبا فرض ضرائب على شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة، لترد الأولى بفرض ضرائب على منتجات المشروبات الكحولية. ويكمن سبب المشكلة الرئيسة التي نحاول معالجتها في هذه الجزئية من الاطروحة أن التطور المتسارع في نماذج الأعمال، والتحولات الرقمية التي لم يسبق لها مثيل شكلت عائقًا كبيرا أمام المشرعين في كيفية فرض ضرائب على تلك الأرباح. وفي تقرير صادر عن OECD بشأن تداعيات الأُصول الافتراضية على الشفافية الضريبية العالمية، أشار إلى أن تنامى هذا السوق وتعاظم أرباحه أدى إلى تأكل الأوعية الضريبية، خاصة مع طبيعة قطاع الأُصول المشفرة التي لا تحتاج لوسطاء ماليين، وبالتالي عدم الخضوع المعايير ومتطلبات إعداد التقارير الضريبية والإبلاغ المشترك CRS( ) . وبالرجوع للاتفاق أو الحل ثنائي الركائز الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢١، بشأن المعالجة الضريبية الناشئة عن التحول للاقتصاد الرقمي، فقد تضمن النص على ما يلي:

المحور الأول: الشـــركات متعددة الجنســـيات MNES والتي يزيد عدد أعمالها الدولي عن ٢٠ مليار يورو، وتزيد أرباحها عن ١٠٪ يتم احتســـاب متوســـط الأرباح مع تخفيض الحد الأدنى لعدد الأعمال إلى ١٠ مليار يورو بعد

التأكد من سلامة البيانات والتحقق من اليقين الضريبي، مع إجراء مراجعة بعد سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز النفاذ وتستكمل المراجعة في مدة لا تزيد على عام، كما تحدد معيار الربط الضريبي من خلال فرض ضريبة على الشركة من قبل الدولة التي حققت فيها الشركة أرباحًا لا يتم نقلها عن مليون يورو، وبالنسبة للدول التي يقل حجم الناتج الإجمالي عن ٤٠ مليار يورو يتم تحديد الربط الضريبي عند (٢٥٠) ألف يورو[٧].

وللتوضيح فإن الركيزة الأولى تعتمد على تحديد حصة كل دولة من الضريبة على ارباح الشركات الدولية من خلال نسبة الايرادات التي حققتها الشركة داخل الدولة او الولاية القضائية الى نسبة ايراداتها العالمية.

المحور الثاني: يتمركز هذا المحور على تفادى قيام الشركات العملاقة، التي تحقق أرباحاً طائلة في الدول والأسواق التي تقدم فيها منتجاتها دون دفع ضرائب، أو دفع ضرائب بسيطة؛ حيث يقوم هذا المحور على دفع حد أدنى من الضرائب على الإيرادات المحققة بحوالي ١٥٪. حيث ركز الاتفاق على إلزام الشركات التي يزيد حجم أعمالها السنوي عن ٧٥٠ مليون يورو- على الأقل- بدفع الحد الأدنى الوارد بالاتفاق، وبذلك تتمتع تلك الشركات بالقدرة على الابتكار والمنافسة. وبالتالي يتضح أن هناك محاولات وجهود حثيثة على المستوى الدولي، لوضع أطر وقواعد عامة تساعد في تحقيق العدالة الضريبية الدولية، فمن غير المعقول أن تستفيد دول دون غيرها من حصة الضرائب العالمية لاسيما البلدان منخفضة الدخل، في ظل الظروف التي تواجهها المناطق الاقتصادية والمالية العالمية. وإذا كان الحديث على النحو السابق عن أرباح الشركات الدولية التي تحقق أرباحًا كبيرة في ولايات قضائية مختلفة، وتقوم بالتنازل عن التزاماتها الضريبية تجاه البلدان التي تبشر فيها بأنشطتها أو تحقق أرباحها بها، فما هو الوضع بالنسبة لقطاع الأُصول الافتراضية؟ عالجت بعض الدراسات التي بحثت في العملات الرقمية الآثار السلبية التي يمكن أن تتحقق بسبب التعامل بها ومنها جريمة التهرب الضريبي؛ حيث إن البلدان التي لديها إطار تشريعي يسمح بفرض ضرائب على التجارة الإلكترونية وشركات التكنولوجيا وغيرها من أنشطة الاقتصاد الرقمي تكون معرضة لفقدان الكثير من الإيرادات الضريبية بسبب التحايل على المنظومة الضريبية[٨].

الفرع الثاني: أهمية التنظيم القانوني لقطاع خدمات الأُصول الافتراضية على الإيرادات الضريبية: يقتضي بيان أهمية التنظيم القانوني لقطاع خدمات الأُصول الافتراضية على الإيرادات الضريبية فان دولة الإمارات التي وضعت إطارا تنظيميا لهذا القطاع والتي تعد من البلدان المتطورة، وتمتاز بتنوع هيكل الإيرادات العامة، فلا تقتصر فقط على الإيرادات النفطية، بل تتمتع بهيكل ضريبي مرن يعزز مكانتها على المستوى الدولي، وشرعت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرا في إرساء دعائم القطاع خدمات الأُصول الافتراضية من خلال وضع أطر قانونية لهذا القطاع :

١- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأُصول الافتراضية وأنشطة مزودي خدماتها والذي دخل حيز التنفيذ في ١٥ يناير ٢٠٢٣، والذى بموجبه أسند لهيئة الأوراق المالية والسلع سلطة منح تراخيص مزاولة نشاط الأُصول الافتراضية للشركات، وإنشاء منصات افتراضية.

٢- إصدار قانون دبي للأصول الافتراضية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، والذي أسس هيئة مستقلة للإشراف على شؤون هذا القطاع، وتسمى VARA سلطة دبي لتنظيم الأُصول الافتراضية، والتي صدرت فقط دليل تراخيص أنشطة الأُصول الافتراضية، وذلك قبل البدء بمزاولة النشاط، وأصدرت السلطة اللوائح التنظيمية للأصول الافتراضية- كتيب قواعد الشركة - قواعد الامتثال وإدارة المخاطر- كتيب قواعد التكنولوجيا والمعلومات- كتيب قواعد سلوك السوق وغيرها[٩].

٣- دليل سوق أبوظبي العالمي ADGM والذى حدد الفئات التي يطبق عليها الأشخاص الراغبون في الحصول على ترخيص لممارسة أنشطة الأُصول الافتراضية في أبوظبي - الأشخاص الصادر لهم ترخيص بالفعل ويرغبون في مباشرة النشاط في أبوظبي- الترخيص للبورصات الاستثمارية مباشرة أنشطة الأُصول الافتراضية بشرط أن يتضمن الترخيص الصادر لها مباشرة نشاط الأُصول الافتراضية- الشخص المرخص له والذي يتعامل في العملات المستقرة[١٠].

ومما سبق أن قطاع خدمات الأُصول الافتراضية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بات له إطار تشريعي لا سيما في دبي، وهو الأمر الذى يزيد ويمكن الإدارات الضريبية من إستيفاء حقوق الدولة الضريبية على تلك الأنشطة، سواء كان القائم على مباشرتها مميزة طبيعيًا أو اعتباريًا. فمثلاً: عندما يتم منح ترخيص من قبل VARA لشركة ما لمباشرة أنشطة الأُصول الافتراضية، فإن هذه الشركة ستتمثل للقواعد والقوانين المعمول بها في الدولة، ومن بينها القوانين الضريبية، وبالتالي تتمكن الإدارات الضريبية من متابعة أرباح الشركة ورقم أعمالها بالتنسيق والتعاون مع سلطة منح الترخيص لمزاولة النشاط. وبالرغم من الاتفاق مع وجهة النظر السابقة بشأن هروب العديد من الشركات التي تعمل في مجال الاقتصاد الرقمي من أداء المستحقات الضريبية، فأننا نفضل استخدام أو معالجة الأمر تحت مسمى أثر العملات الرقمية على الإيرادات الضريبية»، وليس جريمة التهرب الضريبي لحاملي أسباب من بينها: عدم استقرار معظم التشريعات الضريبية على آليات فرض ضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي- فما بالنا بفرض ضرائب على قطاع رقمي يمثل طفرة تكنولوجية في ممارسة الأعمال- كذلك وجود صعوبات تواجه الإدارات الضريبية في التعامل مع كيانات غير مادية، وعدم وجود اتفاق دولي موحد بشأن أنشطة الأُصول الافتراضية[١١] وقد يتساءل البعض حول كيفية تأثير الرقمية على البيئة الاقتصادية، ودور الدولة في فرض الضرائب بطريقة تجعلها عاجزة عن سد الثغرات التشريعية، أليس من المفترض أن تؤتى التكنولوجيا ثمارها في تعظيم دور وتحصيل الإيرادات بشكل يلبي طموحات البلدان، وتساعد في الوقت نفسه على الشركات التنافسية التي تعمل في مجالات الاقتصاد الرقمي؟ مشكلة الرقمنة الرئيسية تتعلق بفرض الضرائب باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في العديد من مناطق العالم، وعلى الرغم من أن الرقمنة توفر أدوات جديدة لتنظيم فرض الضريبة سواء للممول أو الإدارة الضريبية، فإنها تزيد بصورة كبيرة من مخاطر التلاعب من جانب الممولين، فخلق بيئة الأعمال عبر الإنترنت تعتبر فرصًا للتطوير وتحديات ضريبية معقدة وفريدة لمستقبل وأن تعرض لها المختصون[١٢]. ولذلك شرعت العديد من البلدان والمؤسسات الدولية المعنية في وضع أطر تنظيمية لأنشطة الأُصول الافتراضية خلال الاعوام الثلاثة الماضيتين، وهو الأمر الذي يمثل عنصر الثقل

في وضع وإرساء أسس للمعاملة الضريبية لأرباح هذا القطاع الهام[ ] . ولذلك سوّف نبيّن أهميّة تقنين أنشطة الأُصول الافتراضية من الناحية الضريبية فأن الدراسات تشير إلى أن مشكلة ترتيب (فرض) ضرائب على العملات الرقمية وما يتبع ذلك من تهرب ضـريبي، يتجلى في تصـنيف العملات الرقمية إذا ما كانت تعد أصـولا نقدية أو نقوداً، ففي الفرض الأخير لا تفرض عليها ضـرائب، وبالتالي لا يتصـور أن تكون محلاً لجريمة التهرب الضـريبي، بعكس الفرض الأول حيث سـتكون ضـمن الأنشـطة الخاضـعة للضـريبة[ ] . اما عن آليات فرض ضـرائب على قطاع الأُصـول الافتراضـية فقد يشـير أحد التقارير الصـادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن فرض ضرائب على العملات الرقمية إلى أنها هناك تحديات كبيرة تتعلق بالسياسة الضريبية التي تنشأ عن استخدام العملات الرقمية، وهو الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا أمام الإدارات الضريبية، على الرغم من قيام بعض البلدان باتخاذ خطوات على أرض الواقع بشـأن المعاملة الضـريبية لهذا القطاع ومع ذلك تظل هناك معوقات كبيرة[ ] . ولكى يتمْ فرض ضـرائبٱ على أنشـطة الأُصـول الافتراضـية «العملات الرقمية» يجب أولاً الاعتراف بها من الناحية القانونية وتصـنيفها على أنها أموال أصـول أو الاعتراف بها كأنظمة دفع أو نقود إلكترونية يمكن تداولها، ولذلك يتعين على التشـريعات الضـريبية الاعتراف بها وعدم تجاهلها، وضرورة إدراجها ضمن مصادر الدخل الخاضع للضريبة[ ] . وبالنظر الىٰ الدول المقارٰنة نجد قانون ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة نص على فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥%[ ], كذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٥٨) لسـنة ٢٠٢٤ عدّل أحكام قانون الضـريبة ليُعفي تعاملات الأُصـول الافتراضـية (تداول، نقل، تبادل) من ضـريبة القيمة المضـافة، اعتبارًا من ٢٠١٨/١/١. كما ان قانون ضـريبة الشـركات الاتحادي فرض ضريبة بنسبة ٩% على أرباح الشركات، بما فيها العاملة في قطاع الأُصول الرقمية[ ]. والقانون الخاص بإنشاء هيئة تنظيم الأُصـول الافتراضـية في دبي (VARA) أسـس الإطار المؤسـسـي لترخيص ومراقبة مزوّدي خدمات الأُصـول الافتراضـية[ ]. اما القانون[٩] الاردني نظم قانون التعامل بالأُصـول الافتراضـية رقم (١٤) لسـنة ٢٠٢٥ وهذا القانون صـدر حديثًا لينظم عمل المنصـات والشـركات في مجال الأُصـول الرقمية، بعد أن كان التعامل بها محظورًا سابقًا ولم يتضمّن نصوصًا ضريبية مباشرة لكنه يمهّد الطريق لفرض ضريبة دخل وضريبة مبيعات على التعاملات لاحقًا[ ]. وبالنسـبة الى قانون ضـريبة الدخل رقم (٣٤) لسـنة ٢٠١٤ وتعديلاته يشـكّل الأسـاس لمسـألة المكلفين ضـريبيًا عن أي دخل بما في ذلك المسـتقبل المحتمل للدخل الناتج عن الأُصـول الافتراضية متى صدرت التعليمات التنفيذية[ ]. اما قانون ضريبة المبيعات[٢] رقم (٦) لسـنة ١٩٩٤ وتعديلاته قد يُطبّق على الخدمات الرقمية والأُصـول الافتراضـية بعد اسـتكمال تعليمات التطبيق[ ]. اما في القانون العراقي فان تعليمات البنك المركزي العراقي لسـنة ٢٠١٧ حظرت اسـتخدام العملات الافتراضـية (مثل بيتكوين) في التعاملات المالية والمصـرفية، وعدّت ذلك مخالفة لقوانين مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب. اما قانون ضـريبة الدخل هو القانون الأسـاس ي للضـرائب في العراق، لكنه لا يتضـمن نصًا صـريحًا بشـأن الأُصـول الافتراضـية[ ]. الا انه يمكنّ تطبيق قانون[٢] مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ على التعاملات المشبوهة بالأُصول الافتراضية عند ربطها بالتهرب الضريبي أو الجرائم المالية[ ].

المطلب الثاني: أثر التعامل بالأصول الافتراضية على غسيل الأموال والاقراض الرقمي: أدى الانتشار المتزايد للأصول الافتراضية إلى إحداث تحولات عميقة في النظام المالي العالمي، إذ أصبحت هذه الأصول تُستخدم على نطاق واسع في المعاملات الإلكترونية والتمويل الرقمي. إلا أن هذا التوسع صاحبه بروز مخاطر جديدة تتعلق بعمليات غسيل الأموال والإقراض الرقمي، نتيجة لطبيعة الأصول الافتراضية القائمة على اللامركزية وإخفاء الهوية.

الفرع الأول: غسيل الأموال: لم يعد غسل الأموال تقليدياً في جعل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة تبدو نظيفة عبر إجراء تحويلات مالية معقدة ومعاملات مصرفية مشبوهة، حتى يتمكن المجرمون من إنفاق أرباحهم من مصدر غير مشروع دون إثارة شكوك الحكومة: فالإنترنت والشبكات التقنية المالية والتطبيقات المصرفية أضافت شكلاً رقمياً جديداً على جريمة غسل الأموال. وقد أدى ظهور المؤسسات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمات الدفع المجهولة عبر الإنترنت. والتحويلات من نظير إلى نظير (P2P) باستخدام الهواتف المحمولة إلى زيادة صعوبة اكتشاف التحويل الرقمي غير القانوني للأموال فانتشرت المزادات والمبيعات عبر الإنترنت ومواقع المقامرة، ومواقع الألعاب الافتراضية، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى عملة ألعاب، ثم إعادتها إلى أموال نظيفة حقيقية وقابلة للاستخدام ولا يمكن تعقبها[٥]. ويظهر غسل الأموال الرقمي بين العديد من جرائم التشفير حيث يستغل الفاعلون الإجراميون عدم الكشف عن هويتهم في تقنية البلوك تشين - blockchain بهدف غسل المكاسب المالية من الجرائم، للتعتيم على مصادر الأموال غير المشروعة وتحويلها إلى أموال نقدية للودائع المصرفية؛ إذ يستخدم المجرمون العملة المشفرة cryptocurrency في غسل الأموال وينتقلون بذلك من الجرائم والمخططات في العالم الحقيقي إلى الجرائم الإلكترونية والاحتيال الرقمي وسرقة العملات المشفرة من عمليات التبادل عبر الإنترنت في العالم الرقمي. ولا يوجد تعريف واضح يحدد مفهوم جريمة غسل الأموال بالأُصول الافتراضية كمصطلح شامل إلا أن البعض عرفها بأنها (تحويل وتبييض الأموال عبر تقنية جديدة لإخفاء أصول عائدات تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة باستخدام العملات الافتراضية مثل (Bitcoin و Ether و Ripple). وهي تمثيلات رقمية للقيمة مثل العوأيضاً قيل في غسل الأموال بالأُصول الافتراضية بأنه جميع أنواع الأرباح الإجرامية تقريباً باستخدام العملات المشفرة، وتتراوح هذه الأنشطة من غسل العائدات بالفعل رقمياً مثل دفع الفدية أو البنى التحتية الجنائية إلى تحويل مبالغ ضخمة من النقد إلى أصول افتراضية. وأمثلة ذلك يشمل استخدام العملة المشفرة في مخططات غسل الأموال عبر شراء العملات المشفرة من قبل الشبكات الإجرامية باستخدام العائدات غير المشروعة واستخدام العملات المشفرة لتحويل الأموال. ملة العادية، لغسل العملات الورقية التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة[٦]. صفوة القوْل إن جريمة غسل الأموال المشفرة بدون تنظيم رسمي يمكن أن يجعل العملة المشفرة متاحه على منصة للتجارة الإجرامية حيث يمكن استخدامها كوسيلة لتحويل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة إلى عملة مشفرة وفي النهاية غسل الأموال، وتعتمد العملة الافتراضية على المستخدمين للتداول بمستويات عالية من إخفاء الهوية. تتشابه عمليات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة مع عمليات غسل الأموال

التقليدية، لكنها تستغل التكنولوجيا في عملها، ومن ثم فإن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنشطة الجريمة المنظمة يمكن أن ترتكب باستعمال الأُصول الافتراضية في إطار شبكة الإنترنت المظلمة، حيث تعمل التنظيمات الإرهابية والإجرامية على استخدام هذا النوع من التقنية المستحدثة والتعامل بها من خلال مواقع أو تطبيقات إلكترونية، بالشكل الذي يصعب معه على السلطات الرسمية تتبع هذه العمليات، بسبب وجود معظم الخوادم الخاصة بهذه المواقع خارج سيطرة الدول، حيث تجذب العملات الافتراضية غاسلي الأموال، بسبب غموضها، وسهولة تحويلها إلى مبالغ مالية بشكل سريع عبر شبكة الإنترنت وهو ما دفع المشرعين الجنائيين إلى حظر التعامل بها، وتجريم استخدامها في الأنشطة الإجرامية المختلفة. "ومن الأمثلة العملية على أشهر العملات المشفرة في غسل الأموال ما يأتي[٧٢]:

١- (البتكوين Bitcoin)، هي عملة مشفرة تم اختراعها في عام ٢٠٠٨ من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص مجهولي الهوية، بدأ استخدام العملة في عام ٢٠٠٩ عندما تم إصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدر. وهي أول عملة رقمية لامركزية، من دون وجود بنك مركزي، يمكن إرسالها من شخص إلى آخر عبر شبكة البيتكوين بطريقة اللد للند دون الحاجة إلى طرف ثالث. وهي الأكثر تداولاً في الواقع الافتراضي، وأساساً عملها نظام(الند للند peer to peer) حيث يمكن للعملاء والمتداولين إجراء العمليات المالية دون حاجة لوسيط مالي، ويتم إنتاجها عبر عملية حسابية معقدة تسمى (التعدين).

٢- (الإيثيريوم Ethereum) وهي نوع من العملات المشفرة تستخدم في الشراء والبيع والاستثمار وتتضمن عنوان محفظة خاص بها للتحويلات والتداولات، ويتم تنفيذها من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي artificial intelligence.

٣- (لايت كوين Litecoin) وهي عملة مشفرة مرخصة عبر منصات الإنترنت. وتجري عملياتها المالية بعيداً عن أي سيطرة مركزية حكومية، وتمنح العملاء خصوصية في مزاولة أنشطتهم المالية والتجارية، وهي ذات إمكانيات معالجة سريعة جداً.

وتجري جريمة غسل الأموال بشكل عام بمراحل تقليدية أشار اليها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة، وهي الإيداع بمعنى بعد الأموال عن الارتباط المباشر مع الجريمة، والتمويه القائم على التستر لتضليل الملاحقة، والإدماج بإتاحة الأموال للمجرم من مصدر يبدو أنه مشروع[٨]. وفي الواقع، فإن قضايا غسل الأموال قد لا تشمل هذه المراحل: حيث إن بعض المراحل قد يتم إدماجها أو تكرر لأكثر من مرة. فعلى سبيل المثال. تقسم المبالغ النقدية المكتسبة من مبيعات المخدرات إلى مبالغ صغيرة ثم تودع بواسطة وسيط نقل الأموال وتحول بعد ذلك كدفع مقابل خدمات لشركة وهمية. وفي هذه الحالة يتم حدوث الإيداع والاندماج في مرحلة واحدة . تتم عملية غسل الأموال عبر الأُصول الافتراضية بالتالي:

١-التمويه والتعقيد (Layering)

- مرحلة placement التقليدية غالباً تُلغى في غسل الأموال عبر العملات المشفّرة بفضل إمكانية إنشاء العملة من البداية (كمكافأة تعدين أو توليد بلا مصدر نقدي ملموس).

- ثم يبدأ تحويل الأموال عبر طرق مثل mixers/tumblers (مثل Tornado Cash أو ChipMixer) التي تخلط الأموال مع أموال أخرى وتعيد توزيعها دون رابط واضح بالمصدر الأصلي.
- يُستخدم اصطلاح "chain hopping" أو cross-chain bridges لتحويل العملات عبر سلاسل متعددة (مثلاً، alt-coin → Ethereum → Wrapped → Bitcoin) لتفتيت وتتبع الأُصول عبر دفعات غير متصلة مباشرة .
- تُطبق أيضاً تكنولوجيات مثل peel chains و multi-wallet transfers لتجزئة الأرصدة إلى معرّفات متعددة لإخفائها بشكل أكبر(٩ ٢).

٢- الدمج والإدماج (Integration)

- بعد إخفاء الأثر، يتم تحويل الأموال المشفّرة إلى أصول قابلة للاستخدام في العالم الحقيقي:
- من خلال منصات OTC brokers لبيع كميات كبيرة من العملات المشفّرة مقابل عملات نقدية نظيفة(٣).
- بيع العملات المشفّرة عبر منصات مرخصة تقليدية، أو استخدامها في شراء NFTs، عقارات، سلع ثمينة أو مشاريع استثمارية .(٣ ١)

بينما تمر جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة على وجه التحديد في عدة مراحل خاصة كما يلي(٢):

١- الدخول: يشتري المجرمون عملة مشفرة أساسية، غالباً عن طريق وسيط بسجلات نظيفة، ثم يبتعدون عن الشراء عن طريق استخدام محافظ إلكترونية مجهولة الهوية، واعتماد أسماء مستعارة، واستخدام شبكات افتراضية خاصة، وهواتف ذكية محسنة للبلوك تشين (blockchain).

٢- التحويل: بمجرد التحقق من الشراء، يتم استخدام العملة الورقية لوضع أموال لشراء العملات الرقمية الأساسية مثل البيتكوين، تستخدم بعد ذلك لشراء عملات بديلة في بورصة متقدمة وتقدم بعض العملات البديلة مستوى محسن من إخفاء الهوية.

٣- الإخفاء: يستخدم المجرمون بعد ذلك خدمات المزج مثل (Bitmixer) لمبادلة عناوين العملات الأساسية بعناوين المحفظة الرقمية المؤقتة لخداع (blockchain) وتعطيل تتبع التدقيق.

٤- الغسل: بعد ذلك، يضع المجرمون العديد من عملات الخصوصية والتبادلات والعناوين الرقمية لتطهير أموالهم غير المشروعة بشكل فعال من أجل إعادة دمجها في النظام المالي التقليدي.

٥- السحب: يسحب المجرمون أخيرا الأموال التي تم تطهيرها.

تعتبر العملات الافتراضية مثل (البيتكوين Bitcoin) من أحدث أساليب غسل الأموال بالعملات المشفرة، فهي على الرغم من أنها ليست مجهولة تماماً، إلا أنها تستخدم بشكل متزايد في مخططات الابتزاز وتجارة المخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى نظراً لعدم الكشف عن هويتها النسبية مقارنة بأشكال العملة التقليدية. وقد كانت وما زالت قوانين مكافحة غسل الأموال بطيئة في اللحاق بهذا النوع من الجرائم الحديثة، نظراً لأن معظم القوانين لا تزال تعتمد على اكتشاف الأموال القذرة في أثناء مرورها عبر المؤسسات والقنوات المصرفية التقليدية. ولا تخضع العملات الرقمية لإشراف أية جهة رقابية على مستوى العالم، كما في العملات الرسمية

التي تراقب من خلال حكومات الدول والبنوك المركزية. وهو ما يجعل العملات الرقمية وسيلة وأداة رقمية سهلة لغسل الأموال وعمليات الاتجار غير المشروع. ويمكن للعملات المشفرة أن تسهل على المحتالين إخفاء مصدر العائدات الإجرامية وأصبحت البيتكوين (Bitcoin العملة المشفرة المفضلة لمجرمي الإنترنت من شراء سلع غير مشروعة باستخدام البيتكوين كطريقة دفع إلى هجمات برامج الفدية، حيث يُطلب الدفع عن طريق البيتكوين؛ لأن العملات المشفرة توفر مزيجاً من إخفاء الهوية وسهولة الاستخدام والقدرة على التحايل على الحدود واللوائح الدولية لغسل العائدات غير المشروعة[ ]. تحمل التقنّيات الرقمية بّما في ذلك العملات الافتراضية، مخاطر متزايدة في غسل الأموال لمشغلي المقامرة، بسبب قدرتها على تمكين استغلالها من قبل غاسلي الأموال، وقبل نشر التقنيات الرقمية يجب على المشغلين تقييم المخاطر المرتبطة بإدخالها. وتنفيذ تدابير الإدارة وتخفيف المخاطر التي حددها المشغل، ويجب مراجعة هذه التدابير باستمرار للتأكد من أنها فعالة في الممارسة، وأنها لا تزال فعالة وأنه يتم تعديلها بشكل مناسب حيث يتم إدخال التقنيات الرقمية الجديدة. وتظهر أيضاً هذه المخاطر في الاتجار حيث تستخدم الأسواق على الويب المظلم العملة المشفرة لتسهيل بيع المخدرات والأسلحة النارية غير المرخصة والبيانات المسروقة وأدوات القرصنة، حيث بدأت المنظمات الإرهابية في طلب التبرعات باستخدام العملة المشفرة، كما أنهم يستخدمون العملة المشفرة كوسيلة للالتفاف على العقوبات.

الفرع الثاني: الاقراض الرقمي: كما تبرز تلك المخاطر بمناسبة الإقراض الرقمي؛ إذ لا تقتصر مخاطر غسل الأموال لمقدمي خدمات الإقراض الرقمي على تلك المخاطر التقليدية المتأصلة في الصناعة، ولكنها تعكس أيضاً المنهجيات الأكثر تعقيداً للمجرمين الذين يستغلون إخفاء الهوية عبر الإنترنت والتفاوت التنظيمي للتهرب من تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن تلخيص مخاطر الإقراض الرقمي فيما يلي:

١- إخفاء هوية العميل: تسمح إجراءات مكافحة غسل الأموال التقليدية في المصارف وغيرها من شركات الإقراض التقليدية بالتحقق من هوية العميل شخصياً عن طريق فحوصات العناية الواجبة للعملاء (CDD). ومع ذلك، في سياق الإقراض الرقمي يكون المجرمون أكثر قدرة على إخفاء هوياتهم عند استخدام الخدمات عبر الإنترنت أو استخدام وكلاء لتقديم طلب للحصول على قروض نيابة عنهم. ويمكن استخدام تطبيقات القروض عبر الإنترنت التي لا تتوفر فيها إمكانية التحقق الكافية من الهوية لإحباط عمليات التحقق من التحريات المسبقة عن العميل والسماح للمجرمين بالتهرب من إجراءات حماية الإقراض الأخرى المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[ ].

٢- الملكية المشبوهة: قد يسعى مبيضو الأموال إلى زيادة استغلال إخفاء الهوية المرتبط بالإقراض الرقمي من خلال التقدم بطلب للحصول على قرض من خلال شركة يسيطرون عليها، وإخفاء ملكيتهم من أجل تجنب إجراءات التحقق من جهات مكافحة غسل الأموال وتدقيق السلطات[ ].

٣- القروض عبر الحدود: يمكن للقروض الرقمية أن تسهل التحويل السريع للأموال عبر الحدود والولايات القضائية مع وضع ذلك في الاعتبار، قد يجد المقرضون الرقميون أنفسهم يتعاملون مع عملاء في ولايات قضائية مختلفة بمعايير تنظيمية مختلفة لمراقبة المعاملات والإبلاغ عنها. وقد يتمكن المجرمون من استخدام

التفاوت التنظيمي بين السلطات القضائية لتجنب حدود الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، أو قد يسعون إلى الاستفادة من ضعف التواصل وتبادل المعلومات بين السلطات الدولية.

٤- الهيكلة المالية المشبوهة، يمكن أن تتم خدمات القروض الرقمية بسرعة وبتواتر أكبر من المعاملات الشخصية في المباني التقليدية، لذلك قد يسعى غاسلو الأموال إلى استغلال هذه الإمكانية من خلال التقدم بطلب للحصول على قروض من خلال مجموعة متنوعة من المقرضين الرقميين وتنفيذ معاملات متعددة عبر الإنترنت. ويؤدي تحويل الأموال من خلال مجموعة متنوعة من مزودي الخدمات الرقمية إلى تعميق مظهر الشرعية وقد يجعل من الصعب على السلطات المالية تتبع الأموال غير المشروعة[٦٣].

٥- ويقوض غسل الأموال المشفرة الجهود الدولية لإنشاء أسواق حرة وتنافسية ويعيق تنمية الاقتصادات الوطنية ويشوه عمل الأسواق، وقد تؤدي المعاملات التي تتم بغرض غسل الأموال إلى زيادة الطلب على النقد، مما تجعل أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير مستقرة، وتؤدي إلى منافسة غير عادلة وإلى حد كبير تفاقم التضخم في البلدان التي يجري فيها المجرمون تعاملاتهم التجارية.

٦- أضف إلى ذلك أن غسل الأموال المشفرة يقوض مصداقية الأسواق المالية. وبالتالي استقرارها فانهيار البنك نتيجة جريمة غسل الأموال المشفرة يمكن أن يؤدي إلى معاناة النظام المالي بأكمله للبلد أو حتى المنطقة بأكملها.

وللحصول على برنامج ناجح لمكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة. يجب أن يكون لدى قسم الامتثال تدابير إضافية في منع المجرمين من إمكانية استخدام عائدات الجريمة وللقيام بذلك، يمكن فرض الحدود بمعنى أنه عندما يرغب الشخص في تحويل عملاته المشفرة إلى عملات قانونية أو إنفاق أعلى من حد معين، فإنه يمنع من القيام بذلك دون تشغيل التنبيه لموظفي الامتثال العاملين في البورصة، والذي يحلهم على إجراء مراجعة لنشاط هذا العميل، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستجواب والتحقيق في جميع الأنشطة وربما إنهاء العلاقة، أو تجميد الأُصول وربما إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية الوطنية، علاوة على ذلك وبصرف النظر عن العقبات، يجب على قسم الامتثال إجراء مراجعة لأنشطة العملاء على أساس مستمر، ومن شأن هذه الخطوات أن تعرقل التمتع بعائدات الجريمة ويمكن أن تؤدي إلى التحقيق الذي من شأنه في نهاية المطاف منع وقوع جرائم أخرى على أرض الواقع[٦٤]". وتضع مجموعة العمل المالي (FATF) معايير عالمية لتشريعات مكافحة غسل الأموال حيث نشرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) في عام ٢٠١٤، إرشادات بشأن مكافحة غسل الأموال المشفرة، وقد عمل صانعو السياسات بالدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي (FATF) بوتيرة متسارعة حيث قامت (FinCEN) والمفوضية الأوروبية وعشرات المنظمات التنظيمية الأخرى بتدوين معظم توصيات مكافحة غسل الأموال المشفرة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) لتصبح قانوناً مستقبل[٦٥]. ويقع على عاتق مسؤولي الامتثال ومزودي خدمة الأُصول الافتراضية واجب إجراء فحوصات لمعرفة عميلك ومراقبة المعاملات بانتظام بحثاً عن أي نشاط مشبوه الإحباط المعاملات المشبوهة التي يمكن أن تكون مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة للمنظمين والوكالات ذات الصلة، وتتبع الأنشطة الرقمية غير القانونية باستخدام أدوات مختلفة، بما في ذلك تحليل (بلوك

تشين blockchain. أفضل نهج يمكن اتباعه هو مراقبة معاملات بلوك تشين blockchain) التي يحتمل أن تكون مشبوهة، حيث تضع الطبيعة الشفافة للمعاملات المشفرة هذا الهيكل المالي في وضع مفيد عندما يتعلق الأمر بالتحقيق في الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال، ويمكن تتبع تدفقات أموال العملات المشفرة إلى حد كبير، على عكس العملات الورقية التقليدية، والتي لا يمكن تتبعها بمجرد فقدانها. ويمكن مراقبة معاملات بلوك تشين (blockchain) المشبوهة من خلال اتباع الاتصالات المباشرة وغير المباشرة التي يتم إجراؤها من خلال هذه المعاملات، وعن طريق تتبع المصادر غير القانونية المحتملة الأموال العملات المشفرة. وبالنظر إلى عدد المعاملات التي تتم على بلوك تشين (blockchain) كل يوم بسرعة عالية، فإن الأتمتة هي المفتاح، فالمراقبة اليدوية غير عملية بسبب هذه الأحجام المذهلة من العمليات الرقمية. وتعمل خدمات التحليلات التي يوفرها مقدمو الخدمات الرقمية على أتمتة عملية المراقبة هذه بتحديثات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، لذلك يمكن تنبيه شركات العملات المشفرة بالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية التي يتعامل عملاؤها في العملات المشفرة على الفور عندما يعتقد أن هناك خطأ ما[٩]. كما من الصعب إيجاد نهج قانوني ثابت على مستوى دول العالم، ومثال ذلك جهود الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير التشريعات الفيدرالية الخاصة بالعملات المشفرة دون جدوى حقيقة لذلك لا تعتبر شبكة مكافحة الجرائم المالية الأمريكية (FinCEN) العملات المشفرة بمثابة عملات قانونية، ولكنها تعتبر عمليات تبادل العملات المشفرة بمثابة أجهزة إرسال أموال، على أساس أن الرموز المميزة للعملات المشفرة هي قيمة أخرى تحل محل العملة. ولا تعتبر دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) العملة المشفرة بمثابة عملة قانونية. ولكنها تعرفها على أنها تمثيل رقمي للقيمة[ ]. وقد ساهمت شركات التداول بالعملات المشفرة، ولا سيما الوهمية منها بشكل فعال في تقديم تكنولوجيا ذكية للعملاء، فاستغل المجرمون منهم هذه الميزة لغسل أموالهم القذرة، وزاد ذلك من صعوبة ضبط ومكافحة هذه الجريمة في الواقع الافتراضي، فالجانب التقني في تعدين العملة المشفرة وتداولها عبر تكنولوجيا ذكية في بيئة افتراضية غير مرئية للجهات الرقابية يعرقل جهود مكافحة هذه الجريمة المتطورة. وتعتبر أسواق الأُصول المشفرة عالمية، وبالتالي عابرة للحدود بطبيعتها. ويصعب معها تحديد مكان وقوع الجريمة، أو معرفة فاعلها، لا سيما في ظل سلسلة الصفقات والعقود والتحويلات المالية عبر الأُصول المشفرة المعقدة داخليا وخارجياً، دون احتكاك مع المصرفيين، أو شركات التداول والعملات الرقمية بشكل مباشر مما يضلل الجهات الرقابية والأمنية. فالعملات المشفرة لا تتطلب تحديد الهوية أو التحقق لا سيما وأنها تتم بشكل عام عبر الإنترنت، ويمكن استبدالها فيما بعد بأموال ورقية. لذلك يعد المستوى الأعلى من إخفاء الهوية داخل العملات المشفرة مقارنة بأنظمة الدفع التقليدية عامل جذب كبير للمجرمين، ولا ترتبط السجلات التاريخية للمعاملات بالأفراد، ولذا فهي لا تؤثر على الحياة الحقيقية للمجرمين، علاوة على ذلك، غالباً ما يتم الاحتفاظ بسجلات العملاء، والمعاملات هذه من قبل كيانات مختلفة مما يجعل من الصعب على جهات إنفاذ القانون الوصول إليها وبالنظر الى القوانين المقارنة نجد القانون الاماراتي الاتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ قد ألزم المؤسسات المالية ومزودي خدمات الأُصول الافتراضية (VASPs) بتطبيق إجراءات العناية الواجبة (KYC) كما فرض الإبلاغ عن العمليات المشبوهة إلى وحدة المعلومات

المالية (FIU).[٤] كذلك هناك قرار مجلس الوزراء الاماراتي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال حيث وسّع نطاق الرقابة ليشمل الأُصول الافتراضية ومقدمي خدماتها. فضلا عن القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ المعني بإنشاء هيئة تنظيم الأُصول الافتراضية (VARA)– دبي الذي أوجد هيئة رقابية مختصة لتنظيم عمل منصات التداول وتسجيلها ومراقبتها لضمان منع استخدامها في غسل الأموال[٢]. المعالجة الإماراتية اعتمدت على تشديد الرقابة + ترخيص منصات التداول + إلزام بالإفصاح، ما جعلها متوافقة مع معايير FATF. اما التشريع الاردني فان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١ أدخل مفهوم " الأُصول الافتراضية" ضمن الأدوات التي قد تُستخدم في غسل الأموال وألزم البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق إجراءات التحقق والإبلاغ عند وجود شبهات[٤]. كذلك قانوّن تنظيم التعامل بالأُصول الافتراضية رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٥ سمح بالتعامل بالأُصول الافتراضية ضمن بيئة مرخّصة ومراقبة[٤] كما يُتوقع أن تُصدر هيئة الأوراق المالية تعليمات خاصة بآليات الإبلاغ والرقابة في التعاملات الافتراضية. عالج القانون الاردني الجمع بين التجريم الصريح في قانون مكافحة غسل الأموال ٢٠٢١، وتنظيم قانوني حديث للأصول الافتراضية سنة ٢٠٢٥ لردع الأنشطة غير المشروعة. اما في العراق فان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ يُعد التشريع الأساسي الذي يجرّم عمليات غسل الأموال ولم يذكر الأُصول الافتراضية صراحة[٤]، لكنه يُطبقْ عليها باعتبارهاً أدوات مالية مستحدثة. الا ان هناك تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٧ حظرت التداول بالعملات الافتراضية (مثل بيتكوين) بشكل كامل، بدعوى المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.المعالجة التشريعية في العراق اختارت الحظر الكامل بدلًا من التنظيم، وذلك لغياب القدرة التقنية والرقابية على ضبط التعاملات بالأُصول الافتراضية.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم في بحثنا أن عملية التعامل بالصول الافتراضية بشكل إشكالية معقدة تجمع بين فرصة الاستثمار في مجال الأصول الرقمية الافتراضية وما ينم عنها من المخاطر النقدية. فهي يمكن تمثل خطوة متقدمة في مجال التكنولوجيا المالية, إلا انها في الوقت نفسه تفرض تحديات على الانظمة التقليدية ومدى تأثيرها على الاعمال التجارية من حيث الرقابة والسيطرة على عمليات التهرب الضريبي وما يمثل ذلك من سهولة على تلك الأصول من خلال عدم تفعيل نظام عالمي عابر للحدود لتداول تلك الأصول وكذلك لما تمثله هذه الأصول من تقنيات رقمية حديثة تسهل عمليات غسيل الموال؛ ولذلك فان تحقيق التوازن بين ما يمثله الابتكار الرقمي والاستقرار النقدي يتطلب من الدول الإسراع في وضع تنظيمية وتشريعية واضحة المعالم تضمن الشفافية وتحد من المخاطر المحتملة لتلك الأصول.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب القانونية

١- د. رمضان صديق، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٢٠.

٢- طارق عبد القادر إسماعيل، الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي ٢٠٢١.
٣- محمد زكريا احمد, رؤوس الموال العربية المهاجرة الأسباب والآثار السياسات المقترحة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٨.
٤- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «إطار إعداد التقارير عن الأُصول المشفرة وتعديلات معيار إعداد التقارير المشترك»، ٢٢ مارس - ٢٩ أبريل ٢٠٢٢.
٥- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «فرض الضرائب على العملات الافتراضية، نظرة عامة على المعالجات الضريبية وقضايا السياسة الضريبية الناشئة»، ٢٠٢٠.
٦- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجموعة العشرين، «معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد»، أكتوبر ٢٠٢٠.
٧- ميشال مطران المركبات الذاتية القيادة التحديات القانونية والتقنية، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- أثير صلاح إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢١.
٢- أيمن عز الدين أبو صلاح العملات الرقمية وعلاقاتها بالتجارة الإلكترونية (دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة (دبي)، رسالة ماجستير قسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، ٢٠١٨.
٣- خليل درش، المسؤولية الناشئة عن الأشياء في ظل القانون المدني الجزائري وتطبيقاتها القضائية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص القانون المدني المعمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ٢٠٢١/٢/٢.
٤- كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٩.

ثالثاً: البحوث والمجلات المنشورة

١- ايسر فهد، اثر العملات الرقمية المشفرة والقانونية في فاعلية السياسات النقدية الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث ،العدد الثالث، ٢٠٢٢،
٢- خالد محمد حمدي صميدة محمد تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن المجتمعي، حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، جامعة الأزهر، المجلد الثاني، العدد ٣٣ ، ٢٠٢٠ / ٢٠٢١.
٣- رامي متولي، المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي- دراسة تحليلية في التشريع المصري والمقارن، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات، كلية القانون، المجلد٨٦، العدد٨٩، ٢٠٢٢،

٤- زين العابدين زين حسني، العملات الرقمية بين الحظر والتقنين: دراسة مقارنة، مجلة الامن والقانون- اكاديمية شرطة دبي، مجلد ٣١، العدد ٢، ٢٠٢٣.

٥- زين حسني زين العابدين، أسس المعاملة الضريبية لأرباح شركات الأُصول الافتراضية - دراسة مقارنة وفقًا للتشريع المصري والإماراتي والمقارن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحول الرقمي والفرص والتحديات، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من ١٧-١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٣, العدد ٢, أكتوبر ٢٠٢٣.

٦- صويلحي نور الدين، أثر تعدين البتكوين Bitcoin والعملات الافتراضية علي استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق عليمة، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست، مجلد ١٠ عدد ٢، الجزائر، ٢٠١٨.

٧- طلال حسين علي الرعود، مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، تصدر عن جامعة لوسيل، قطر، مجلده، عدد٤١، ٢٠٢٤،

٨- عادل ياسين عبد, الأصول الافتراضية ودورها في تسهيل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود, المجلة العربية للعلوم القانونية, العدد٩, ٢٠٢٢,

٩- عاصم عادل محمد العضايلة، العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، جامعة الزيتونة، الأردن، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠٢٠ ،

١٠- د. كريمة حسن محمد, إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية، ديسمبر ٢٠١٩، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد (٢).

١١- محمد جبريل، جريمة استعمال العملات المشفرة- دراسة مقارنة، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، العدد٦، ٢٠٢١،

١٢- محمد حسن عموش هاني رفيق عوض العملات الافتراضية والآثار المترتبة على تداولها دراسة فقهية (البيتكوين أنموذجا)، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد ١٢، العدد ١.

١٣- محمود ابو هشيمة ومحمد شيحة، العملات المشفرة والجريمة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الجوانب القانونية للتحول الرقمي الفرص والتحديات، كلية القانون، الجامعة البريطانية، الفترة من ١٧ الى ١٨ يونيو٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنلوجيا، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٢٣.

١٤- محمود ابوهشيمة ومحمد شيحة، العملات المشفرة والجريمة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الجوانب القانونية للتحول الرقمي (الفرص والتحديات)، كلية القانون بالجامعة البريطانية الفترة من ١٧ الى ١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنلوجيا، المجلد ٣، العدد٢،

١٥- د. محمود محمد الدمرداش، مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، ٢٠٢٠.

١٦- نيكولاس شكسون، التصدي للملاذات الضريبية، مجلة التمويل والتنمية، ٢٠١٩، صندوق النقد الدولي.

١٧- وفاء محمد مصطفى صقر، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الاموال وتمويل الارهاب، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية التي تصدر عن جامعة الازهر، مصر، العدد٤٦، ٢٠٢٤،

رابعاً: التشريعات

أ-القوانين العراقية:

١- قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ (المعدل)

٢- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥

٣- فان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.

ب-القوانين العربية

١- قانون ضريبة المبيعات الاردني رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ المعدل.

٢- قانون ضريبة الدخل الاردني رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ المعدل.

٣- قانون ضريبة القيمة المضافة الاتحادي الاماراتي رقم (٨) لسنة ٢٠١٧

٤- القانون الاتحادي الاماراتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨

٥- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاردني رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١.

٦- قانون ضريبة الشركات الاتحادي الاماراتي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢.

٧- القانون الاماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢

٨- القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء هيئة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي (VARA).

٩- قانون التعامل بالأصول الافتراضية رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٥.

١٠- قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية الاردني رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٥

خامساً: القوانين الاجنبية

١- Baer, Katherine, Ruud A. de Mooij, Shafik Hebous, and Michael Keen. Taxing Cryptocurrencies. IMF Working Paper No. 2023/144. Washington, DC: International Monetary Fund, 2023.

٢- Baer, Katherine, Ruud A: de Mooij, Shafik Hebous, and Michael Keen. Taxing Crypto Currencies. IMF working Paper No. 2023/144. Washington, DC: International Monetary Fund, 2023.

٣- Melissa Tach, Wing Siew and others. "The Regulatory Framework for Digital Currencies in Malaysia," 2020, International Conference on Cryptocurrencies, European Proceedings of Social and Behavioral Sciences.

٤- Nour El Kaakour, l'intelligence artificiale et la responsabilité civile délictuelle, memoire pour l'obtention d'études approfondies en droit international des affaires, faculté de droit et des sciences politiques et administratives filières francophone, université libanaise, 2017.

سادساً: المواقع الالكترونية

١- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأسئلة الشائعة، يوليو ٢٠٢٢. متوفر على الموقع https://www.oecd.org .

٢- https://www.vara.ae

٣- ADGM, "Guidance-Regulation of Virtual Asset Activities in ADGM. VER04. 280922," page 4. https://www.adgm.com .

٤- Tobias Adrian, Tommaso Mancini, "Making the digital money revolution work for all," IMF BLOG, July 29, 2021 ,Fintech. https://www.imf.org .

مجموعة العمل المالي (FATF)، تقارير دورية حول الأصول الافتراضية وغسيل الاموال https://fincrimecentral.com .

الهوامش

(١) د. رمضان صديق، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٢٠، ص٣.

(٢) د. محمود محمد الدمرداش، مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، ٢٠٢٠، ص٣٢.

(٣) نيكولاس شكسون، التصدي للملاذات الضريبية، مجلة التمويل والتنمية، ٢٠١٩، صندوق النقد الدولي، ص٧.

(٤) طارق عبد القادر إسماعيل، الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص٤.

(٥) د. رمضان صديق، مصدر سابق، ص٦.

(٦) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «إطار إعداد التقارير عن الأصول المشفرة وتعديلات معيار إعداد التقارير المشترك»، ٢٢ مارس - ٢٩ أبريل ٢٠٢٢، ص٤.

(٧) الركيزة الأولى من الاتفاق الثنائي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الموقع الالكتروني https://www.oecd.org .

(٨) د. كريمة حسن محمد إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية، ديسمبر ٢٠١٩، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد (٢)، ص ١٨٢-١٨١.

(٩) https://www.vara.ae.

(١٠) ADGM, "Guidance-Regulation of Virtual Asset Activities in ADGM. VER 04.280922, " page 4 .https://www.adgm.com .

(١١) زين العابدين زين حسني، العملات الرقمية بين الحظر والتقنين: دراسة مقارنة، مجلة الامن والقانون- اكاديمية شرطة دبي، مجلد ٣١، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص٣٩٧.

(١٢) زين حسني زين العابدين، أسس المعاملة الضريبية لأرباح شركات الأصول الافتراضية - دراسة مقارنة وفقاً للتشريع المصري والإماراتي والمقارن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحول الرقمي والفرص والتحديات، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من ١٧-١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٣ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٣، ص٥٥٥.

(١٣) للمزيد حول بعض الدراسات التي توضح أهمية وضع نظام لأنشطة العملات الرقمية والأصول الافتراضية:
Tobias Adrian, Tommaso Mancini, "Making the digital money revolution work for all," IMF BLOG, July 29, 2021, Fintech. https://www.imf.org.

[٩] أثير صلاح إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢١، ص ١٥٥.

[١٠] لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «فرض الضرائب على العملات الافتراضية، نظرة عامة على المعالجات الضريبية وقضايا السياسة الضريبية الناشئة»، ٢٠٢٠, ص ٧ ويطرح هذا التقرير بعض التساؤلات حول التحديات التي تواجه الإدارات الضريبية، مثل كيفية التعامل مع الدخل الناتج عن هذه الأصول سواء للضرائب المباشرة أو غير المباشرة؟ كيفية تعامل إدارات ضريبة القيمة المضافة مع أرباح هذه الأصول؟

[١٦]

[٧] قانون ضريبة القيمة المضافة الاتحادي الاماراتي رقم (٨) لسنة ٢٠١٧

[٨] قانون ضريبة الشركات الاتحادي الاماراتي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢

[٩] القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء هيئة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي (VARA).

[١٠] قانون التعامل بالأصول الافتراضية رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٥.

[١١] قانون ضريبة الدخل الاردني رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ المعدل.

[١٢] قانون ضريبة المبيعات الاردني رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ المعدل.

[١٣] قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ (المعدل)

[١٤] قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥

[١٥] طلال حسين علي الرعود، مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، تصدر عن جامعة لوسيل، قطر، مجلد٥، عدد٤١، ٢٠٢٤، ص٤.

[١٦] زامي متولي، المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي- دراسة تحليلية في التشريع المصري والمقارن، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات، كلية القانون، المجلد٨٦، العدد٨٩، ٢٠٢٢، ص٢٨٦.

[١٧] محمود ابوهشيمة ومحمد شيحة، العملات المشفرة والجريمة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الجوانب القانونية للتحول الرقمي (الفرص والتحديات)، كلية القانون بالجامعة البريطانية الفترة من ١٧ الى ١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنلوجيا، المجلد ٣، العدد٢، ص٧٣٢-٧٣٣.

[١٨] عادل ياسين عبد, الأصول الافتراضية ودورها في تسهيل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود, المجلة العربية للعلوم القانونية, العدد٩, ٢٠٢٢, ص٥٩.

[١٩] علي حسين محمد, مصدر سابق, ص٧٧.

[٢٠] محمد زكريا احمد, رؤوس الموال العربية المهاجرة الأسباب والآثار السياسات المقترحة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٨, ص١١٢.

[٢١] وفاء محمد مصطفى صقر، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الاموال وتمويل الارهاب، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية التي تصدر عن جامعة الازهر، مصر، العدد٤٦، ٢٠٢٤، ص١٤٤٣.

[٢٢] طلال حسين علي الرعود، مصدر سابق، ص ٤.

[٢٣] محمود ابو هشيمة ومحمد شيحة، العملات المشفرة والجريمة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الجوانب القانونية للتحول الرقمي الفرص والتحديات، كلية القانون، الجامعة البريطانية، الفترة من ١٧ الى ١٨ يونيو٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنلوجيا، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٢٣، ص٢٣٢.

[٢٤] ميشال مطران المركبات الذاتية القيادة التحديات القانونية والتقنية، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص٤٣.

[٢٥] خليل درش، المسؤولية الناشئة عن الأشياء في ظل القانون المدني الجزائري وتطبيقاتها القضائية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص القانون المدني المعمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ٢٠٢١/٢٠٢، ص ٦٧.

[٢٦] خالد محمد حمدي صميدة محمد تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن المجتمعي، حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، جامعة الأزهر، المجلد الثاني، العدد ٣٣ ، ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ، ص ٢٣٢ .

[٢٧] صويلحي نور الدين، أثر تعدين البتكوين Bitcoin والعملات الافتراضية علي استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق عليمة، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست، مجلد ١٠ عدد ٢، الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٢٦.

[٢٨] مجموعة العمل المالي (FATF)، تقارير دورية حول الأصول الافتراضية وغسيل الاموال https://fincrimecentral.com .

[٢٩] أيمن عز الدين أبو صلاح العملات الرقمية وعلاقاتها بالتجارة الإلكترونية (دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة (دبي)، رسالة ماجستير قسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، ٢٠١٨، ص ٢.

[٣٠] محمد حسن عموش هاني رفيق عوض العملات الافتراضية والآثار المترتبة على تداولها دراسة فقهية (البيتكوين أنموذجا)، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد ١٢، العدد ١، ص ٣٠٨.

[٣١] القانون الاتحادي الاماراتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

[٣٢] القانون الاماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ المعني بإنشاء هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) – دبي

[٢] قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاردني رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١.
[٣] قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية الاردني رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٥.
[٤] قان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.